تأثير الأسرة بين الدفع والمنع في قضايا المخدرات
- من منظور علمي الاجرام والوقاية -

طوماش ابراهيم طالب دكتوراه ل م د
اشراف الأستاذ : عمارة عبد الحميد
جامعة البليدة 2

ملخص:

تعد الأسرة الخلية المفروضة الأولى التي يبدأ فيها الفرد حياته ويقضي فيها معظم وقته، ولها دور حاسم في تكوين شخصية الفرد وتوجيه سلوكه وتحديد مستقبله، كما تعتبر الوسط الوحيد الذي لا يملك الفرد فيه خيارا، لأن تأثيرها على الفرد واقع مفروض لا محالة، وقد كانت الأسرة محل دراسة من قبل علماء الاجرام خاصة ما تعلق منها بالدور السلبي الذي تلعبه في تكوين الشخصية الاجرامية للحدث والعوامل التي من شأنها تدفعه إلى دخول عالم المخدرات في ظل الاختلالات والتصدعات التي تكون داخل الأسرة خاصة ما تعلق منها بالأسباب الداخلية أو الخارجية، والتي مهدت إلى ظهور علم الوقاية من الجريمة الذي يبحث في الدور الايجابي للأسرة التي تؤثر به على أفرادها عن طريق اتباع تدابير وأساليب وقائية تهدف بواسطته إلى بقاء الأسرة مترابطة ومتماسكة تمنع أفرادها دخول عالم المخدرات.

Résumé:

La famille est la première cellule imposé dans laquelle l'individu commence sa vie et passe la majorité de son temps, elle joue un crucial rôle dans la formation de sa personnalité pour guider son comportement et déterminer son avenir, et elle est le seul milieu où il n'a pas le choix parce que son impact sur l'individu est une réalité imposé inévitablement.

La famille était examiner par les criminologues surtout sur ce qui concerne le rôle négatif quelle le joue dans la formation de la personnalité criminel de l'enfant, et les facteurs qui le pousse à entrer dans le monde de la drogue sous les déséquilibres et les fissures quels sont dans la famille surtout ce qui est lié avec les causes internes et externes, et ce qui a ouvert la voie à l'émergence de la science de prévention du crime qui est à la recherche sur le rôle positif de la famille qui est influencée par ses membres en suivant les mesures et les méthodes de prévention, conçu par lui à une survie de la famille cohérente et cohésive, Ainsi empêchant ses membres d'entrer dans le monde de la drogue.

مقدمة:

إن الأسرة قديمة قدم الانسانية لاعتبارها نابعة من فطرة أن الانسان مدني بطبعه يتعايش مع بعضه البعض، فالله عزو وجل خلق في البشر غريزة تجعل الذكر يرتبط بالأنثى بطريقة شرعية تشكل النواة الأساسية لبناء الأسرة، وقد حث الاسلام على تكوين الأسرة بطريقة شرعية بقوله تعالى " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا"[1].

والأسرة في حقيقتها تعبر عن معاني الانسانية والمثل العليا والصفات النبيلة، فكلما كانت العلاقات الأسرية تقوم على أسس صحيحة وروابط متينة تمتع المجتمع بالاستقرار والوحدة بين أفراده، لاسيما لما للأسرة من دور جوهري في تكوين شخصية الفرد وفي توجيه سلوكاته وتحديد معالم مستقبله، باعتبارها تمثل الخلية الأولى المفروض التي يبدأ الفرد فيها حياته ويقضي فيها معظم طفولته فيتأثر بكل الأحداث الايجابية أو السلبية التي تحصل داخل أسرته.

والأسرة لها دور كبير في تكوين شخصية الطفل الحدث، إما أن تكوّنه تكوينا سليما وبطرق صحيحة أو تكّون داخله شخصية اجرامية مستعدة للانحراف والاجرام، وهذا ما أثبتته عديد الدراسات خاصة في علم الاجرام والتي بينت أن كل خلل يصيب الأسرة في أدائها لوظيفتها بسوء توجيه أفرادها يؤدي غالبا إلى الانحراف واتباع طريق الجريمة خاصة ما تعلق

منه بتعاطي الحدث للمخدرات التي يجد فيها ملجا وهروبا من المشاكل الموجودة داخل الأسرة، وتكون الأسرة عند رعايتها لأبنائها أمام طرحين أساسين إما أن تكون وسيلة تدفع أفرادها إلى الانحراف والدخول إلى عالم المخدرات أو تكون سدًا منيعا لذلك.

ومن هنا نستطيع أن نطرح الاشكالية التالية:

إن عدم تماسك الأسرة وتفككها يؤدي إلى انحراف أفرادها ودخولهم عالم المخدرات، وهي بالتالي تكون عاملا مشجعا لانحراف أفرادها، إلا أن الأسرة بإمكانها أن تلعب دورا حاسما وايجابيا في إخراج أفرادها إلى بر الأمان وتجنبهم عالم المخدرات، فما هي الأسباب الحقيقية التي تجعل من الأسرة وسيلة تدفع أو تمنع دخول أفرادها عالم المخدرات؟

المبحث الأول: أسباب التأثير السلبي للأسرة في تعاطي أفرادها للمخدرات:

إن معرفة الأسباب المؤدية لدخول الأفراد في عالم المخدرات بدَفْعٍ من الأسرة أمر في غاية الأهمية، فهو يعتبر بداية الطريق أو الخطوة الأولى نحو وضع العلاج المناسب، وذلك عن طريق تجاوز هذه الأسباب أو محاولة تغييرها وهذا ما يقوم به علم الإجرام من خلال البحث في الأسباب والعوامل المؤدية إلى ذلك سواء كانت الداخلية منها والمتعلقة بشخصية الفرد أو ما تعلق بالأسباب الخارجية المحيطة بالبيئة التي يعيش فيها، ويشير الباحثون إلى أن الكثير من الأفراد يتعاطون ويدمنون على المخدرات بسبب تظافر الأسباب مع بعضها البعض والتي تدفع بالأسرة إلى ترك أفرادها فريسة للمخدرات، وانطلاقا من هذه الفكرة سنبين بعض الأسباب الجوهرية التي نرى بأنها وراء دفع الأسرة إلى تعاطي وإدمان أفرادها المخدرات وانحرافهم.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية لتأثير الأسرة على أفرادها في دخولهم عالم المخدرات:

إن الأسباب الداخلية لتعاطي أفراد الأسرة للمخدرات هي الأسباب المتعلقة والمتصلة بشخصية ذلك الفرد أي تلك الأسباب المتصلة بتكوينه البيولوجي والنفسي والعقلي، وهذه الأسباب عديدة لأن الانسان على العموم كائن معقد التركيب متعدد الأعضاء والأجهزة فلكل عضو وظيفة يقوم بها مع تأثره بغيره من الأجهزة الأخرى المتصلة به، وسميت هذه الأسباب بالداخلية لتميزها عن الأسباب الخارجية المتعلقة بالبيئة التي يعيش فيها الفرد داخل أسرته وما يحيط به من متغيرات ومؤثرات مختلفة اجتماعية واقتصادية وثقافية.

إن دراسة ومعرفة الأسباب الداخلية لدخول أفراد الأسرة عالم المخدرات تساهم في تحديد وتفسير ومعرفة سبب وقوع هذا السلوك المنحرف والإجرامي وتفاوت واختلاف الجرائم كماً ونوعاً باختلاف أفراد الأسرة الواحدة، وسنبرز ذلك من خلال عاملين أساسيين هما عامل الوراثة وعامل السن باعتبارهما عاملين مهمين في دخول الفرد إلى عالم المخدرات وبِتَأْثِيرٍ من الأسرة.

الفرع الأول: تأثير الأسرة على أفرادها عن طريق عامل الوراثة:

إن المسألة التي يثيرها علم الاجرام أمام المعطيات العلمية تتمثل فيما إذا كان للسلوك الإجرامي علاقة بالوراثة، وبمدلول آخر فهل كل فرد يولد مجرما وفقا لما جاءت به نظرية لومبروزو عن المجرم بالميلاد، فالثوابت العلمية في المجال الطبي تثير فضول علماء الإجرام خاصة في انتقال بعض الخصائص الفيزيولوجية من السلف إلى الخلف عن طريق الوراثة، فهل تنتقل هذه الخصائص إلى الخلف عن طريق الوراثة ومن ثمة ينتقل معها الاستعداد الإجرامي الذي قد يجر الفرد إلى الانحراف وتعاطي المخدرات والإدمان عليها ؟[2]، فالمضمون العلمي للوراثة يتمثل في انتقال خصائص معينة من الأصول إلى الفروع في الفترة التي يتكون فيها الجنين في أحشاء أمه، وهذا ما أثبته علماء الوراثة وعلى رأسهم العالم النمساوي" جورج

مندل:(20 يوليو 1822 6 يناير 1884) الذي اكتشف القوانين الأساسية للوراثة" والذي اعتبرها عملية جد معقدة يتم الإخصاب فيها باتحاد خلية منوية للذكر مع بويضة الأنثى وكل منهما تحتوي على عدد ثابت من الكرموزمات التي تحمل الخصائص الوراثية للفرد وبواسطة هذه الكرموزمات تنتقل الخصائص من الآباء إلى الأبناء، هذه الخصائص قد تكون بيولوجية أو فسيولوجية كما قد تكون عقلية أو نفسية، علما أن هذه الخصائص لا تنتقل كلها من الآباء إلى الأبناء فبعضها لا ينتقل بطبيعته إلا إذا كانت هذه الجينات متماثلة إلى حد كبير فهذا يؤدي إلى انتقال أكبر قدر من خصائص الأبوين إلى الأبناء[3].

ويرتكز مدلول النظرية الوراثية عند تفسيرها لسلوك تعاطي أو إدمان المخدرات على أساس أن هذا السلوك ينتقل من أحد الوالدين إلى أبنائهم مثلما ينتقل لهم لون الشعر والعينين والطول ولكن دون التحديد العلمي للأعضاء المسؤولة عن ذلك، وقد بينت بعض الدراسات على أن الشخص ذو السوابق العائلية الإدمانية أو المعتاد على تعاطي وإدمان المخدرات قد يؤثر على التركيبة الأولية لأبنائه عن طريق نمو خاصية الإدمان على المخدرات لديه بمعدل أربع مرات أي أكثر من الآباء الذين لا يتصفون بصفة الإدمان على المخدرات وأن نموذج الاستعداد الوراثي يفترض وجود خصائص وراثية تنتقل داخل الأسرة الواحدة ليصبح الفرد مدمنا على المخدرات بالوراثة[4]، كما بينت بعض الدراسات أن نسبة انتقال هذه الخصائص الإدمانية الوراثية عند الأطفال الذكور أكثر منها لدى الإناث[5].

ولقد تجاوز بعض الباحثين المضمون العلمي للوراثة بمضمون آخر أكثر اتساعا من سابقه أطلقوا عليه اسم الوراثة الحكمية التي تشمل الأسباب المعاصرة للحظة الإخصاب أو فترة الحمل فتؤثر على الجنين بحكم ما تحدثه من تأثير على الجنين في بطن أمه، ومن هذه الأسباب أن يكون الأبوان أو أحدهما في حالة إرهاق جسدي أو نفسي شديدين لحظة الإخصاب، أو إذا تم الحمل في سن مبكر أو متأخر أو لوجود فارق في السن بين الزوجين أو إصابة الأم أثناء الحمل بأمراض عضوية ونفسية[6]، أو جراء استقرار العاطفة الزوجية عند أحد الزوجين فتصبح الحياة الزوجية خالية من الحنان والعطف، وفي بعض الأحيان قد تشتد العواطف وتأجج الانفعالات والغيرة في الحياة الزوجية مما يؤدي إلى نشوء حالة من التوتر [7]، بالإضافة إلى الأسباب المزاجية التي ترجع إلى الخصائص الوراثية والتي تحدد ردود الفعل عند الفرد خاصة الانطوائي الذي يدرك الأشياء على أساس الحواس أو الالهام وهذا ما يؤدي به إلى الصراع والتوتر الدائم في العلاقات [8]، أو بسبب تعاطي المرأة أثناء الحمل للمواد المسكرة والمخدرة، فقد أثبت العلم أن كل هذه الأسباب تترك أثرها على الطفل الذي قد يولد ببعض الأمراض أو ينشأ ميالا إلى بعض صور السلوك غير السوي كتعاطي المسكرات والمخدرات[9]، فالجنين الذي يتكون في حالة نشوة من الإدمان على المخدرات من طرف الأب أو الأم قد ينشأ مصابا بالبله، أو الذهول الدائم، أو ضعف الحواس أو الصرع كما يرث الاستعداد للشذوذ العقلي أيضا وهذا ما يسمى في علم الوراثة بقانون " وراثة الحالات العارضة وقت الحمل"، وقد لاحظ العديد من علماء الإجرام أن الأطفال الذين يحمل والديهم حالة من الإدمان أو التعاطي للمخدرات يولدون مشحونين ببعض الصفات الدائمة التي تتشابه مع حالة الإدمان فينشأون ضعاف الحس أو العقل، وهذه الحالات تكون وقت تكوين الجنين في بطن أمه أو أثناء نموه[10].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض علماء الاجرام يرون أن عامل الوراثة في مجال دخول أفراد الأسرة عالم المخدرات له دور لا ينبغي إنكاره أو المبالغة في تأثيره، إذ أن في كلتا الحالتين غلوا في تقدير قيمة الوراثة وطمسا لدور غيرها من الأسباب الأخرى كالاستعداد الإجرامي الذي يعبر عن احتمال سابق يتمثل في قوة داخلية تتظافر معها مجموعة من الأسباب الخارجية، فالاستعداد الإجرامي ميراث ينتقل بالوراثة من الآباء إلى الأبناء ولكن السلوك الإجرامي لا يورث بل يتولد من

تفاعل وتظافر الاستعداد الإجرامي مع عوامل أخرى، مع العلم أن نسبة كبيرة من أبناء المدمنين على المخدرات لا يدمنون على المخدرات انطلاقا من عامل الوراثة والخصائص الفيزيولوجية لاسيما أن حوالي نصف المدمنين الذين تم وضعهم في المستشفيات ومراكز العلاج من الإدمان لم يكن في تاريخ عائلاتهم حالة من حالات التعاطي أو الادمان على المخدرات، ومن الملاحظ أن هناك أسباب أخرى إلى جانب تأثير الوراثة على إدمان أفراد الأسرة خاصة ما تعلق منه بتقليد أو سوء المعاملة خاصة في فترة المراهقة، أو راجع إلى التلقين والتربية، فالبعض من الباحثين في علم الاجرام توصلوا إلى أن الطفل حتى وإن نشأ بخصائص وراثية أو استعداد إدماني وراثي إلا أنه في بداية حياته ينشأ صفحة بيضاء وبالإمكان تلقين وترسيخ أفكار أخرى تبعده عن الانحراف وأخذ سبيل المخدرات وعدم تأجيج الاستعداد الانحرافي لديه وبالتالي ينشأ نشأة سليمة بعيدا عن كل هذه الانحرافات وتأثير الخصائص الوراثية.

ويتضح من كل هذا أنه لا يجب أن ننكر دور الوراثة في إدخال أفراد الأسرة عالم المخدرات ولا نجعل منه العامل الوحيد والأساسي لاعتبار أن هناك عوامل أخرى تساهم في إدخال أفراد الأسرة عالم المخدرات، لاسيما ما تعلق منها بعامل السن وكيفية معاملة الطفل داخل الأسرة وتنشئته حسب المراحل العمرية التي يمر بها وهذا ما سنبينه في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: تأثير الأسرة على أفرادها عن طريق عامل السن:

يرتبط الإجرام بعامل سن الإنسان الذي يتأثر بالتحولات التي تحدث في تكوينه البدني والنفسي في كل مرحلة من مراحله العمرية، وتؤكد الاحصائيات أن ارتباط الظاهرة الاجرامية بالسن واقع يكون من خلاله تصنيف الجرائم تبعا لسن الجاني وتبعا لتغير مراحله العمرية، حيث قسم علماء الإجرام المراحل العمرية التي يمر بها الأفراد إلى أربعة مراحل عمرية وبينوا ارتباطها بنوع وحجم الإجرام تشمل مرحلة الطفولة، والمراهقة، والنضج ، والشيخوخة، فالبنسبة لمرحلة الطفولة فهي تشمل الفترة من الميلاد إلى البلوغ وتمثل أهم المراحل في تكوين الشخصية الإنسانية خاصة تلك الأسباب التي توجه نمو شخصية الطفل وتحدد سلوكاته المستقبلية، وتمتاز هذه الفترة العمرية برغبة الفرد في المغامرة نظرا للطاقة الزائدة التي تجعله يبتعد عن القيود التي تعيق حريته وتصرفاته وتجعله يلتجأ إلى العنف في بعض الأحيان، وتعد مرحلة الطفولة أقل فترات عمر الإنسان من حيث عدد الجرائم وهو ما تؤكده الإحصائيات الجزائية[11].

إلا أن الطفل داخل الأسرة يتأثر بأفراد أسرته التي تعد النواة الأولى لبناء نفسية وعقليته، فلا تكون له شخصية بالمعنى الحقيقي في شهوره الأولى وإنما يتحد مع أمه اتحادا كاملا خاصة في مرحلة الطفولة، وهذا الاتحاد ضروري لسلامته البدنية والنفسية، وإذا لم يتحقق هذا الاتحاد بين الطفل وأمه يكون سببا في حدوث اضطرابات طبيعية ونفسية خطرة، ولا تبدأ مرحلة الانفصال عن الأم إلا في الشهر الثامن من ميلاد الطفل وفي تلك الفترة يبدأ الطفل في بناء شخصيته المنفردة وتعد هذه الفترة تجربة صعبة يحتاج فيها إلى الصلة العاطفية لأمه فإن منحته إياها دخل إلى مرحلة الحياة الاجتماعية الأولى بسلام، كما يلعب الأب دورا مهما وخطيرا في حياة الطفل في مرحلة الطفولة فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد دور الأم على اعتبار أنه يمثل أول سلطة يتعرض لها في حياته، فالأب يمثل التجربة الأولى في عملية التحول الاجتماعي لنفسية الطفل بعد أمه، فيبدأ الطفل منذ عامه الثالث بتقليد أبيه وبالتشبه بتلك السلطة ولذلك فإن غياب تلك السلطة الأبوية أو اختلالها يؤدي إلى عواقب وخيمة والتي قد تدخله عالم المخدرات في فترات لاحقة[12].

إن الطفل في هذه المرحلة يميل إلى التقليد وأول أنماط السلوك التي يصادفها وتثير فيه حب التقليد هو ما يحدث في نطاق الأسرة التي يمكن أن تمارس عليه تأثيرا سيئاً مباشرا عندما يكون أحد الأبوين أو كلاهما منحرفا أو مجرما فيكتسب الطفل السلوك الإجرامي عن أبويه عن طريق المعاشرة والتقليد فيتشبع منذ نعومة أظافره بأسلوب حياة المنحرفين والمجرمين [13].

ففي هذه المرحلة بالذات مرحلة الطفولة فالطفل يكون في مرحلة تسجيل وتقليد لأبويه المدمنان للمخدرات فهو يتابع ليقوم بتطبيق سلوك تعاطي المخدرات في المستقبل مع توفر المادة وشروطها وهذا ما أثبته الدراسات في علم الإجرام.

أما مرحلة المراهقة فهي تشمل الفترة ما بين سن الثانية عشرة والثامنة عشرة يمارس فيها الحدث المراهق إجراما بسيطا يزداد مع تقدم عمره نظرا للتغيرات الفيسيولوجية والنفسية التي تؤثر عليه بزيادة ملموسة في قوته البدنية مقارنة مع مرحلة الطفولة فتنشط غدده وتزيد إفرازاتها لاسيما الغدة الدرقية التي تؤثر في رغبة الإنسان في الاعتداء وممارسة العنف، وفي هذه المرحلة يتعرض الحدث إلى تغيرات خارجية لاسيما أنه يخرج عن نطاق أسرته بدءا بتمرده على القيود المفروضة عليه التي قيدت من حريته معبرا عن شخصيته الجديدة نظرا لنموٍ في ملكة التخيل لديه وحب المغامرة[14]، محاولا إثبات ذاته، ففي هذا السن تتكون لدى الحدث المراهق اهتمامات وأحلام كما يبدأ بتحديد ما يحب وما لا يحب، وهو يحتاج في هذه الفترة الصعبة إلى من يستمع إليه ويشجعه ويرشده إلى الطريق الصحيح فإذا فشل هذا المراهق في محاكات أسرته فإنه يفقد الثقة في من حوله ويشكك في القيم السائدة في المجتمع وهذا ما قد يؤدي به إلى دخول عالم المخدرات، وهذا الشعور بالضياع تتحمل الأسرة جزءا من مسؤوليته [15]، وهذه المرحلة بالذات تغرس فيه حب الإثارة والاستطلاع خاصة في اكتشاف عالم المخدرات والإشاعات المزعومة التي تدور حوله بأن المخدرات تلهب المشاعر وتمد متعاطيها بإحساس جميل وتجعله متحررا من كل أشكال الضغوط الأسرية وأكثر جرأة وشجاعة وأقل جبنا وخجلا، وفي غالب الأحيان يقع المراهقون المحبين للاطلاع في كمين هذه الإشاعات، لاسيما بعد سماعهم من طرف جماعة رفقاء السوء أو مشاهدتهم للأفلام التي تحرض على الإدمان أو اطلاعهم على المجلات التي تتحدث عن نشوة استعمال المخدرات [16]، أو من البحث في عالم الأنترنت الذي لا يرحم الحدث المراهق غير المميز للحقيقة لاسيما أنها أصبحت وسيلة تستخدم في الاتجار غير المشروع في المخدرات وفي الترويج لها وتوزيعها إلى المدمن، فالأنترنت بهذا أصبحت مجالا رحبا للتعامل غير المشروع لمستهلكي المخدرات بشكل سهل أكثر أمانا للمروج وللمدمن[17].

إن فترة الطفولة إذا تكون فترة تقليد ومراقبة لأبوين مدمنين للمخدرات، أما مرحلة المراهقة فهي الفترة التي يخرج فيها الحدث المراهق إلى العالم المجهول في حال غياب الأسرة وهي الفترة التي يبدأ فيها باكتشاف عالم المخدرات نظرا لتأثير الأسباب سابقة الذكر وتشتد في مرحلة النضج والتي تبدأ من سن الثامنة عشرة إلى سن الخمسين وهذه المرحلة العمرية هي أخطر مرحلة تؤثر على الفرد المدمن الذي يدفعه إدمانه إلى ارتكاب جرائم أخرى، أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة الشيخوخة والتي تبدأ من سن الخمسين وتمتد إلى نهاية العمر فهي تقل فيها إجرام المخدرات نظرا لضعف البنية والقوة وظهور الشيبة، وبهذا فللسن علاقة مع الإجرام والانحراف .

وبالتالي فإن أخطر المراحل العمرية التي يمر بها الفرد تتمثل في فترة النضج وهذا ما أثبتته بعض الدراسات في علم الاجتماع الجنائي، سيما أن تعاطي المخدرات يكثر في فئة البالغين، وللأسف فإن هذه الفئات العمرية تمثل العمر الذهبي الذين يجسدون عماد الأمة[18].

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية لتأثير الأسرة على أفرادها في دخولهم عالم المخدرات:

على غرار المحاولات التي اتجه إليها بعض علماء الإجرام للبحث عن الأسباب المؤدية إلى إجرام المخدرات المنجرة عن الأسباب الداخلية الاستعدادية والتي تعرضنا لها في المطلب الأول، اتجه بعض العلماء والباحثين إلى البحث عن تلك الأسباب في الوسط الخارجي المحيط بالفرد والتي تشمل مجموعة الظروف الخارجة عن شخصية الإنسان التي تحيط به وتؤثر في تحديد شخصيته وتوجيه سلوكه، كما تعرف هذه الأسباب بتسمية الأسباب البيئية، فلكل فرد بيئته الخارجية التي

تختلف عن بيئة الآخرين تتألف من مجموعة الظروف التي يمر بها الفرد داخل الأسرة، فدراسة الأسباب الخارجية للإجرام ليست سوى دراسة للوسط المحيط بالفرد وتعبير عن تصرفاته وهي متعددة، وسوف نتناول بالدراسة أهم الأسباب التي تؤدي بالأسرة إلى وقوع أفرادها ضحايا للمخدرات ونخص بالذكر الأسباب الاجتماعية التي تمر بها الأسرة وكذا الأسباب الاقتصادية المحيطة بها.

الفرع الأول: الوضعية الاجتماعية للأسرة:

إن الأسرة تؤثر على شخصية الطفل، وأول عناصر تكوين الشخصية هو الضمير الأخلاقي أو بما يعرف بالانا العليا الذي يحتوي على مجموعة القيم المختلفة سواء كانت دينية أو خلقية أو اجتماعية، وللأبوين دور أساس في تطوير شخصية الطفل وتطوير الجانب العاطفي لديه، غير أن غياب هذا الدور أو التقصير فيه يمكن أن يكون له تأثير على تكوين الشخصية الإجرامية للطفل، فهناك أسباب كثيرة تؤدي إلى فشل دور الأسرة في تأهيل أفرادها إلى حياة اجتماعية ناجحة وسليمة منها التفكك الأسري [19]، القائم على سوء التكيف والانحلال الذي يصيب روابط الجماعة الأسرية خاصة ما تعلق منه في اضطراب العلاقة بين الزوجين واختلاف ثقافة وميول كل منهما، والصراع الذي يكون داخل الأسرة الواحدة بين الزوجين والأولاد والذي يعد شيئا طبيعيا غالبا ما يحدث بصورة أخرى في جميع الأسر على حد سواء نتيجة لظروف معينة مختلفة سواء داخلية أو خارجية، ولكن في حالة عدم القدرة على تقبل المواقف المعارضة ومقاومتها يؤدي ذلك إلى التفكك، الأمر الذي ينعكس سلبا أو ايجابا على بناء واستمرارية الأسرة، أي أن التفكك الأسري يعبر عن اختلال السلوك العائلي والتربية العائلية الخاطئة وحالات الخصام بين الوالدين وحالات وفاة أحد الوالدين أو كلاهما أو حالات الانفصال بالطلاق أو الهجر[20]، وأشكال التفكك الأسري تتعدد بين تفكك مادي ومعنوي، فيرجع التفكك المادي إلى عدم وجود الأبوين معا في نطاق الأسرة سواء بغيابهما أو غياب أحدهما لأن ذلك يحرم الطفل من عواطف وعناية وتوجيه الأب الغائب عن أداء هذه الأدوار الحساسة في حياة الطفل فقد يغيب الأب أو تغيب الأم إذا كانا ميتان أو سجنا أو هجرا الأسرة أو طلقا أو كان عملهما يقتضي غيابهما عن المترل أغلب الوقت، وهذا ما أكدته الاحصائيات والتي بينت أن الصلة وطيدة بين تفكك الأسرة المادي وبين ارتكاب الجريمة والانحراف، أما التفكك المعنوي للأسرة يكون في الأسرة المترابطة أي بوجود الوالدين معا وسوء علاقتهما، إذ ينشب الشجار دائما بينهما أو يكون أحدهما أو كلاهما قدوة سيئة للأبناء كأن يدمن الأب أو الأم على المخدرات، فينصرف عن الرعاية والاعتناء بأولادهم وإرشادهم وتوجيههم وتهذيبهم، فإذا عاش الطفل حياة يسودها التفكك المعنوي فإنه يكون سببا يفرض على الطفل سلوك سبيل الإجرام خاصة المخدرات حتى ينسى ويتناسى المشاكل العائلية كما يظن، كما أن جهل الوالدين أو أحدهما بأساليب التربية السليمة تعتبر من الأسباب المؤدية إلى التفكك المعنوي لا سيما معاملته بقسوة أمام الغير وإهانته، وهذا ما يدفعه إلى تفجير مشاعره ومكبوتاته وعواطفه عن طريق الدخول في عالم المخدرات المجهول[21]، فالتفكك العائلي برمته سواء المادي أو المعنوي يؤدي إلى تفكك اجتماعي ينعكس سلبا على الأطفال ويعتبر سببا أساسيا لعدم الثقة وضعف الشخصية التي تتجسد في شكل انحرافات سلوكية ناتجة عن شعوره بالحرمان والإحباط الذي يجره إلى العصيان وتعاطي المخدرات[22].

وقد بينت الإحصائيات التي أجراها بعض المتخصصين في علم الإجرام أن نسبة كبيرة من الأطفال الأحداث المجرمين تنتمي إلى أسر مفككة اجتماعيا وتتراوح هذه النسبة ما بين 60 % و88 % ، وتلعب الأخلاق والقيم السائدة في الأسرة دورا كبيرا في تصرفات الطفل [23]، فنقص الوازع الديني لدى أفراد الأسرة يسبب لهم الشعور بالفراغ الروحي والقلق والخوف والإحباط، وغياب دور المدرسة في التربية والتعليم نظرا لعدم رقابة واهتمام أولياءهم لهم يؤدي بهم إلى التسرب المدرسي

جراء التفكك الأسري وهذا الأخير قد يؤدي بهم إلى ولوج عالم المخدرات واستهلاكهم لها وهذا ما أكده الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، ولهذا يقول علماء النفس بأن الإنسان يحتاج إلى العوامل والقيم الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية والمعتقدات الدينية المرسخة في الأسرة بقدر حاجته إلى الطعام والشراب والهواء[24].

كما أن لمسكن الأسرة تأثيرا كبيرا في تكوين شخصية الفرد ومدى رضوخه للمؤثرات الخارجية فإذا كان المسكن ضيقا ولا يسع أفراده، أو كانت الأسرة تسكن في حجرة واحدة في مسكن واحد تشاركهم فيها عدة عائلات مثلما هو موجود في الأحياء الشعبية، وهذا الوضع غير السليم من الناحية الصحية والخلقية والاجتماعية يؤدي إلى عدة آثار خطيرة في مجال الإجرام، ومن جهة يؤدي ضيق المسكن العائلي إلى عدم تمكن الأبناء من أداء واجباتهم الدراسية لاسيما شعورهم بالخوف من الجزاء من الفشل وهو سبب للانحراف والإجرام ودخول عالم المخدرات[25]، وينجر عن ضيق المسكن البحث عن مكان آخر يقضي فيه الطفل معظم وقت فراغه، فلا يجد إلا الشارع الذي يعرّفه برفقاء السوء الذي يكّون معهم عصابة إجرامية تساعده على تعاطي المخدرات حتى ينسى واقعه المعاش، ولمصاحبة رفقاء السوء دور بارز في دفع الفرد إلى تعاطي المخدرات لاسيما إن كانوا مدمنين على المخدرات، وكلما اختلط برفقة مدمنة فإنه سيقلدهم بتناوله للمخدرات لكي لا يشعر أنه غريب عنهم حتى لا يتعرض لسخريتهم وابتعادهم عليه[26]، كما أن ضيق المسكن له سلبيات أخرى خاصة إذا كان أحد الأبوين أو الإخوة ممن يتعاطون المخدرات ويدمنون عليها أو ممن يهزأ بالقيم والأخلاق والمثل العليا السائدة في المجتمع المحافظ أو كان ممن يفتخرون بمخالفتهم للقانون والعادات والقيم، إذ يعتبرون قدوة لأفراد الأسرة الضعفاء الآخرين الذين يبدون إعجابهم بتقليدهم[27].

ومن خلال دراسة الأسباب سالفة الذكر سواء ما تعلق منها بالتفكك الأسري بنوعيه أو ضيق المسكن وما ينجر عليه من انحرافات يتضح بأن البيئة الأسرية لها دور هام في تكوين شخصية الفرد وتحديد مستقبله، فإذا كانت بيئة سليمة ينشأ في كنفها أفراد يحترمون القانون والقيم والعادات، أما إذا أصابها التصدع جراء الأسباب سالفة الذكر فإنها قد تكون سببا تدفع صاحبها إلى تعاطي وإدمان المخدرات، إلا أنه يجب الاشارة إلى أنه ليس في كل الحالات التي تعيش فيها الأسرة حالة من الانهيار يخرج أفرادها منحرفين ومتعاطين للمخدرات، فيمكن أن يكون العكس وهذا راجع إلى الفوارق الفردية وعوامل أخرى قد تتظافر لتجعله يصل إلى بر الأمان ولكنها حالات نادرة جدا.

الفرع الثاني: الوضعية الاقتصادية للأسرة:

إن للوسط الاقتصادي تأثير كبير أيضا على دخول أفراد الأسرة الواحدة إلى عالم الجريمة والمخدرات، لاسيما إذا كانت الحالة الاقتصادية سيئة مع انتشار الفقر أو وجود رفاه اقتصادي، كل هذه الأسباب تولد البطالة الموازية لازدياد المتطلبات والرغبات مع الخلل في توزيع الثروة وتساهم في الانحراف ودخول الأفراد عالم المخدرات [28]، فالأسباب الاقتصادية السالفة الذكر يقسمها علماء الاجرام إلى أسباب اقتصادية عامة وخاصة، فبالنسبة للأسباب الاقتصادية العامة فهي تتعلق بالمجتمع ككل مثل حالة التطور الاقتصادي أو حالة الكساد أو التقلبات الاقتصادية أو الرخاء العام في المجتمع، أما الأسباب الاقتصادية الخاصة فهي ترتبط بالفرد فقط مثل الفقر والغناء والبطالة، فعلماء الإجرام أجمعوا على وجود تأثير وصلة بين الأسباب الاقتصادية العامة والخاصة وبين الإجرام[29].

وبالرجوع إلى الأسباب الاقتصادية العامة فيتأثر فيها إجرام أفراد الأسرة بدرجة التطور الاقتصادي وما إذا كان زراعيا أم صناعيا، ففي مجتمع الاقتصاد الزراعي يقل إجرام أفراد الأسرة نظرا لطبيعة الحياة الريفية وتأثيرها على الفرد ونظرته للحياة هناك، وهذا راجع إلى الرقابة والرعاية التي يمارسها المجتمع الريفي على أفراده وبصفة خاصة رب الأسرة الذي يلعب دورا

أساسيا في توجيه الفرد، فالعلاقات الأسرية في الريف جد متماسكة ودور رب الأسرة فيها قوي، كما تمتاز الحياة في عالم الريف ببساطة العلاقات الاجتماعية ومعرفة كل منهم للآخر، هذا كله يجعل من الفرد ينشأ نشأة سليمة وسط عادات وتقاليد يسودها الاحترام والمحافظة على الحياة الهادئة ويقلل الدافع إلى الانحراف نظرا لقناعة الأسرة الريفية بذلك، فالسبب الاقتصادي عندها إذا لا يؤثر على الانحراف ودخول عالم المخدرات، أما في مجتمع الاقتصاد الصناعي فترتفع نسبة إجرام أفراد الأسرة الذي يرجع إلى طبيعة الحياة في المدن الصناعية وطبيعة العلاقات القائمة بين أفرادها داخل الأسرة أو خارجها، ويرتبط المجتمع الصناعي بظهور المدن الكبيرة التي تتكون من عدة أحياء بعضها يقيم فيه الأغنياء والبعض الآخر يقيم فيه العمال وبعضها الفقراء المحتاجين، وتتميز أحياء العمال والفقراء بتكدس سكانها ورداءة الخدمات فيها، كما تعرف المدن الصناعية نزوحا ريفيا كبيرا نظرا لوجود فرص عمل كثيرة، كما تمتاز حياة المدينة عموما بتعقد الحياة وتشابك العلاقات بين الأفراد ووجود مجالات أوسع للطموح والتطلع لحياة أفضل، ووجود أماكن وفضاءات اللهو والتسلية، وكل هذه المغريات والعوامل تؤدي إلى انشغال رب الأسرة أغلب الوقت في عمله مما يقلل الاهتمام بأفراد أسرته، ومع عدم وصول الفرد إلى ما يطمح إليه نظرا لعدم وصول أسرته إلى ذلك الحد من المعيشة قد يدفعه إلى سلوك سبيل الانحراف والإجرام عن طريق انضمامه إلى عصابات إجرامية تعرّفه على عالم المخدرات الذي يعتقد بأنها تنسيه همومه ومشاكله[30]، ولهذا ربط بعض الباحثين بين التفكك الأسري وبين انتشار التصنيع في المجتمعات الحديثة كأحد الأسباب الاقتصادية المؤثرة في التحولات الاجتماعية داخل الأسرة نظرا لارتفاع نسبة الطلاق في مثل هذه المجتمعات الذي يمثل إشارة واضحة على تفكك الأسرة والمجتمع بالإضافة إلى مشكلة الإسكان الناتج عن تزايد السكان ونقص الوعاء العقاري في المدن الحضارية والصناعية وكل هذا يؤثر على أفراد الأسرة فيؤدي بهم إلى الإنحراف[31].

أما بالنسبة للأسباب الاقتصادية الخاصة، فإن الانتماء إلى فئة اقتصادية معينة ينعكس بدوره على طبيعة العلاقات المتبادلة في الأسرة وعلى نظام قيمها فقد يكون العوز والحاجة من الأسباب التي تدفع إلى المشاكل الأسرية[32]،لاسيما أن الفقر والبطالة قد يؤديان بصاحبهما إلى الانحراف والإجرام، فالفقر يعبر عن الحرمان الذي تتولد عنه حالة من عدم الاطمئنان داخل الأسرة إلى جانب القلق والخوف من المستقبل مما يؤثر على نفسية أفراد الأسرة وخاصة الأطفال منهم والذي يدفعهم إلى الانحراف ودخول عالم المخدرات، كما أن البطالة تشمل حالة حرمان العامل الذي توقف عن العمل وفقد مورد رزقه وهذا العجز يؤدي به إلى سبيل الجريمة وسد حاجاته وحاجات أسرته بطرق غير مشروعة، وبهذا فللفقر والبطالة وقلة الدّخل تأثير على العلاقات الأسرية والتي ينخفض من خلاله المستوى الاقتصادي للأسرة وهو ما قد يدفع أفراده إلى ولوج عالم المخدرات بالنسبة للأبوين اللذان لا يتعاطيان المخدرات[33]، أما إذا كان أحد الوالدين أو كلاهما من مدمني المخدرات فيترتب عليه قلة دخل المدمن وهوما يؤثر على تلبية حجات أفراد أسرته ودرجة إنفاقه عليهم، فإذا فُصل المدمن على المخدرات من عمله أثر عليه وعلى أسرته، وهذا يشجعه على ارتكاب بعض الجرائم زيادة على تعاطيه المخدرات لتعويض الدخل أو الراتب الذي فقده جراء طرده من عمله، فقد يحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية تجعله يترك أسرته بلا عائل يسد رغباتهم مما يؤدي إلى انهيار أسرته فتنحرف الزوجة ويتشرد الصغار ويؤدي بهم لامحالة إلى سلوك الإجرام بشتى أنواعه خاصة ما تعلق منه بالمخدرات[34].

وللإشارة فإن بعض علماء الإجرام لا يرون أن الفقر سبب في إجرام صاحبه ذلك أن العالم مملوء بالفقراء ومع ذلك فلا يسلك سبيل الإجرام إلا بعضهم فقط، كما أن بعض الإحصائيات أثبتت بأن الجريمة والانحراف لهما نصيب من الطبقة الغنية مثل الفقراء سواء بسواء، وهذه الطبقة الغنية قد تؤثر على أفرادها سلبا وتشجعهم على دخول عالم المخدرات عن

طريق إعطائهم الأموال مع عدم وجود رقابة عليهم مما يؤدي بهم إلى تعاطي أنواع باهضه الثمن للمخدرات لكثرة الأموال واللامبالاة وحب اللعب واللهو، كما أن فقر وحاجة الأسرة قد يكون دافعا للتفوق والنبوغ في شتى المجالات وهذا رغبة من أصحابه في الخروج من حياة الفقر والتعاسة وتغير حياتهم الخاصة إلى الأحسن عن طريق التفوق والاجتهاد والابتعاد عن سبيل الجريمة والمخدرات.

ومما تقدم من خلال دراسة المبحث الأول نخلص إلى أن للأسرة تأثير على أفرادها في ولوج عالم المخدرات سواء تعلق الأمر بتأثير الأسباب الداخلية من وراثة أو عامل السن أو من خلال الأسباب الخارجية الاجتماعية أو الاقتصادية منها، ولاشك في أن تظافر هذه الأسباب مع بعضها تدفع بالأسرة إلى مساعدة أفرادهم على ارتكاب جرائم وانحرافهم عن جادة الصواب ودخول عالم المخدرات هذا إن لم تقم الأسرة بدورها على أكمل وجه، أما إذا قامت بدورها فتكون حصنا منيعا تقي أفرادها شبح المخدرات وهذا ما سنعالجه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: التأثير الإيجابي للأسرة في منع وقوع أفرادها ضحايا المخدرات:

إن للأسرة تأثير في منع وقوع أفرادها ضحايا الإجرام خاصة المخدرات وهذا باتباع سياسة أو اتخاذ مجموعة من التدابير الواجب توافرها لمواجهة الخطورة الاجتماعية والإجرامية معا، وتدابير المنع هي إحدى نتائج علم الاجرام التي تمكن من الوصول إلى معرفة ودراسة الأسباب المختلفة لإجرام الأفراد داخل الأسرة خاصة ما تعلق منه بالمخدرات، فالأسرة المتينة والقوية هي تلك الخلية المجتمعية التي لا تنتظر وقوع أفرادها ضحايا للمخدرات وإنما تتدخل قبل ذلك لمحاربة أسبابها سابقة الذكر عن طريق اتخاذ بعض التدابير التي تهدف إلى الحيلولة لظهور وانتشار الظروف والشروط المواتية للإجرام والحيلولة دون بروز الشخصية الإجرامية، وباتخاذ الأسرة لهذه الإجراءات والتدابير تقي أفرادها منع وقوعهم فريسة للمخدرات خاصة ما تعلق منها بالوقاية القبلية وليس البعدية أي قبل وقوع الإجرام، ومن بين أهم هذه التدابير التي على الأسرة إتباعها استعمال التدبير الوقائي الذاتي أو الشخصي، مع توفير الظروف المحيطة بالفرد داخل الأسرة بما يضمن له الأمن الاجتماعي والاقتصادي ليجنبه من الوقوع ضحية للمخدرات.

المطلب الأول: دور الأسرة في الوقاية الذاتية للأفراد من المخدرات:

إن للأسرة دورا أساسيا ومهما في خلق وابتكار نماذج وأساليب سلوكية وتربوية سليمة لأفرادها وأطفالها، تمارسه عليهم عن طريق المتابعة والتجربة المستمرة والتكرار حتى يفضوا إلى رشدهم وترتفع معنوياتهم ويدركوا المسؤوليات التي تقع على عاتقهم ويفرقوا بين الخير والشر بين الجيد والسيء ويواصلوا العيش في أسرة سوية تسودها السلوكات الفاضلة بعد تهيئتهم للمواطنة الصالحة، فالتنشئة السليمة والشاملة للأطفال ولأفراد الأسرة بجوانبها المختلفة تقوم على البناء الذاتي للفرد وتربية النفس والتفاعل مع الأفراد الآخرين الذين يمثلون شريحة المجتمع، كما تهتم بالسلوك والوعي الفكري لدى الفرد، فالتنشئة إن كانت سليمة تجنب صاحبها تعاطي وإدمان المخدرات وتأخذه إلى عالم الخير والصلاح.

الفرع الأول: الوقاية في المجال البنائي للفرد:

إن أولى التدابير والإجراءات التي تتخذها الأسرة تتمثل في الوقاية القبلية من دخول أفرادها عالم المخدرات والتي تشمل المجال البنائي خاصة ما تعلق ببناء شخصية الفرد خاصة الطفل من خلال نموه النفسي والجسمي والخلقي وتهيئته للتفاعل مع محيطه، وتعويده على الاعتماد على نفسه ليخرج من عالم الاتكالية واللامبالاة، ويرتبط المجال البنائي للطفل في متابعة الأسرة لنمو أطفالهم مرحلة بمرحلة[35]، ولهذا على الأبوين أن يبتعدوا عن إدمان المخدرات وذلك لأنه يؤثر على بناء الطفل وهو جنين في بطن أمه باعتباره يؤثر تأثيرا قويا على ذرية المدمن فلقد أثبت علماء الاجرام أن الإفراط في تناول المخدرات

والإدمان عليها يؤدي إلى تلوث الدم وتلك خصوصية بيولوجية تنتقل من الآباء إلى الأبناء عن طريق الوراثة، وينتج عن ذلك أبناء يرثون الميل إلى تعاطي المخدرات عن آبائهم بطريق الوراثة، كما ثبت علميا أن وجود أحد الوالدين أو كلاهما في حالة تعاطي المخدرات وقت الاتصال الجنسي الذي نشأ عنه الحمل يؤدي إلى إصابة الجنين بتشوهات خلقية من حيث الإمكانيات البدنية والنفسية والخلقية، فالاضطراب اللصيق بحالة الإخصاب والذي لا يتم على الوجه الطبيعي يؤدي إلى خلل في تكوين الجنين ويحدث له تشوهات تلازمه منذ ولادته وفي مراحل حياته المختلفة، لذلك يجد الباحثون أن أبناء المدمنين على المخدرات يصابون بضعف بدني أو خلل نفسي وعقلي يدفعهم إلى ولوج عالم الإجرام والمخدرات، كما يؤكد أهل الاختصاص أن المخدرات تؤدي إلى تغيير المؤثرات الحسية وإفراز المواد الكيماوية بالمخ، مما يترتب عليه حدوث خلل في كامل وظائف الجسم وهي أمور تؤدي للانحراف والإجرام[36].

وعلى الأسرة وخاصة الأبوين تجنب كل هذه المشاكل المتعلقة بتبعات الوراثة فعلى الأبوين أن يكونا في حالة صحية ونفسية وعقلية جيدة وأن لا يتعاطيا ويدمنا على المخدرات خاصة وقت الإخصاب نظرا لما يترتب عليه من نشأة أطفال يرثون صفات آبائهم فهذا النوع من الوقاية القبلية يتعلق بالمجال البنائي والتركيبي البيولوجي لتكوين الطفل منذ اللحظة الأولى وهذا هو الأساس.

كما يلعب الاستعداد الإجرامي دورا أساسيا في دخول الفرد عالم المخدرات، وللأسرة دور في الوقاية من هذا الخطر عن طريق عزله عن المصدر المنشط لهذا الاستعداد، وتنشئته في بيئة يقل فيها تعرضه للأسباب المنشطة والمحركة لاستعداده الاجرامي التي تؤدي به إلى دخول عالم المخدرات، ولهذا يعتقد العالم لومبروزو "الذي كان طبيبا في الجيش الإيطالي ومهد إلى علم الاجرام نظرا لتشريحه عدة جثث لجنود ومجرمين " بوجود أعراض بيولوجية ونفسية لدى بعض الأفراد، وهذه الأعراض تميز الأفراد الذين لديهم نوازع واستعدادات إجرامية، ولهذا على الأسرة أن تتدخل وتعالج هذه الأعراض بواسطة إجراءات وقائية لأنها ستؤدي لا محالة إلى دخول الفرد عالم الإجرام الذي قد يأخذه إلى المخدرات، ولهذا طالب لومبرزو بضرورة التعرف القبلي على هذه الأعراض والنوازع الإجرامية للوقاية منها ويحول دون وقوع أفراد الأسرة في الفعل الإجرامي وولوج عالم المخدرات، فالفكرة التي جاء بها العالم الايطالي لومبروزو جوهرها وقائي طالب فيها الأسرة خاصة والمجتمع عامة بمواجهة الاستعدادات الإجرامية التي تظهر على شكل أعراض بيولوجية أو نفسية وهذا عن طريق التعرف ومراقبة الأسرة لأفرادها الذين لديهم نوازع إجرامية والتدخل لعلاجها والوقاية منها وتخليص صاحبها من الأفعال الإجرامية خاصة المخدرات، وبهذا يكون لومبروزو قد طالب صراحة باعتماد مبدأ الوقاية من الجريمة عن طريق ضرورة القيام بدراسة تشخيصية مبكرة عن طريق إجراء فحوص طبية ونفسية مبكرة لمعرفة الاستعدادات والنوازع والأعراض الإجرامية لدى بعض أفراد الأسرة والتعامل معها بعلاجها والوقاية منها بتشخيصها تشخيصا سريعا وفي فترة مبكرة لتجنب مسبباتها وهذا أفضل للأسرة والمجتمع، فما يعرف اليوم بالتشخيصات الطبية والنفسية المبكرة التي تجرى لدى قوات الجيش والأمن والمدارس والمؤسسات الاجتماعية المختلفة ماهي إلا تطبيق لأفكار "لومبروزو" الوقائية [37].

وديننا الحنيف كان سباقا على ما جاء به علماء الإجرام أمثال لومبروزو وغيرهم ، فحثنا على اختيارنا للنطف وإنكاح الأكفاء أي أن الدين الإسلامي حثنا على اختيار نسب الإنسان وذريته عن طريق اختيار النساء الصالحات الطيبات ذات الأصول المعروفة بالخير والاستقامة في الدين وكذلك الحال بالنسبة لاختيار الرجال، وهذا كي ينشأ أولادهما نشئة سليمة مستقيمة.

كما يقع على عاتق الأسرة الاسلامية التزام باتخاذ تدابير أولية لبناء وتنشئة شخصية أطفالها وأفرادها في مراحل نموهم وتربيتهم تربية دينية وتعليمهم مبادئ الشريعة السمحة وأحكامها وآدابها بحيث يدركون خلالها عظمة المولى عز وجل، وسبل التقرب إليه بالطاعة والخلق الكريم، وهذا كله يساعد الأبناء داخل الأسرة في تنمية الوازع الديني منذ نعومة أضافرهم لينشأوا أتقياء ورعين مسلحين بالإيمان والتقوى لأن ابتعاد أفراد الأسرة عن الدين يسبب لهم الفراغ الروحي الذي يؤدي بهم إلى عالم المخدرات المجهول، كما يقع على عاتق الأسرة كذلك الاهتمام ببناء شخصية أبنائها عن طريق تنمية الحس الضميري ليصبح رقيبا ذاتيا عليهم في غياب الرقابة الخارجية للمحافظة على فطرة الأطفال وصقل نفسيتهم وغرس القيم والتقاليد في نفسية الأطفال لبث روح التعاون والمودة والتراحم لتصبح هذه القيم راسخة فيهم عند بلوغهم وكبرهم وهي دلالة على تنشئة داخلية تبنيها وترسخها الأسرة في أبناءها وهم صغار[38].

وبهذا تكون الأسرة قد ساهمت في اتباع أساليب وقائية قبلية تقي أطفالها الانحراف الذي يكون سببا في دخولهم عالم المخدرات عن طريق شحن ذوات أطفالهم بمجموعة من المبادئ القيمية الحميدة.

الفرع الثاني: الوقاية في المجال السلوكي للفرد:

إن الوقاية السلوكية للأسرة تتمثل في توجيه ومراقبة سلوك الأبناء في كل المراحل العمرية الحرجة، فالمجال السلوكي للفرد له أثر كبير في اكتمال الشخصية الفردية فيقع على الأسرة توجيه سلوكه حتى تضمن له شخصية سوية غير قابلة للانحراف أو التأثر بالسلوكات غير السوية، وهذا عن طريق محاورة الأطفال والاستماع إلى آرائهم وأفكارهم والإصغاء لمطالبهم المختلفة ومعاملتهم معاملة معتدلة يسودها التفاهم والاحترام وتوبيخهم ومعاقبتهم إن لزم الأمر مع ما يتناسب والسلوك الخاطئ ومكافئتهم وما يتناسب وحجم الصواب حتى يكرروه ويتعودوا على فعل مثله في المستقبل، وتوجيههم نحو السلوك السّوي خاصة أن الفرد داخل الأسرة يمر بمراحل عمرية حرجة فيقع على عاتق الأسرة الاتصال بالأطفال في مرحلة الطفولة والتحدث إليهم لكي يتعرف ويتفطن الآباء على مشكال أبنائهم في مرحلة نموهم وإدراك طبيعة المشاكل والصعوبات التي يعانون منها وهذا ليعرف الآباء نوعية التدابير التي يجب اتخاذها لتسوية سلوكات أبنائهم الصغار والبحث عن الحلول المناسبة لهم ، خاصة وأن الطفل الصغير يميل إلى تقليد أوليائه لاسيما إذا كانا يتعطيان المخدرات فوجب على الآباء الاقلاع عن الادمان كي لا يقع أبناؤهم في نفس خطأ آبائهم، وأن يتصفوا بصفات حسنة فإن قلدوهم فهم يقلدون الصفات الحميدة لدى آبائهم والتي تنقذهم من ولوج عالم المخدرات، والاهتمام بمشاكلهم وعدم اعتبارها تافهة فهي من المقومات الهامة السلوكية التي تغذي شخصية الطفل وتكوّن لديه إدراكا يبين له بأن طريق الإدمان يضر بصحته وبحياته.

إن مرحلة المراهقة مرحلة حساسة في حياة الإنسان يجد فيها نفسه في حالة حرجة خاصة في صعوبة التحاور مع والديه أو في طلب النصح والإرشاد منهم، فيتجه إلى محيط آخر ضيق يتمثل في جماعة الرفاق أو الأفلام السينمائية اللذان يمنحانه أفكارا خاطئة عن المخدرات، فإن الوقاية من المخدرات في هذه المرحلة العمرية الحساسة مهمة وضرورية للغاية تكمن في توجيه سلوكهم عن طريق تصحيح اعتقاداتهم الخاطئة المتداولة بين المراهقين وتصحيحها بتعميم الاعتقادات الصحيحة بمخاطر المخدرات على الفرد والأسرة والمجتمع ككل وهذا عن طريق توعية الآباء للأبناء وتثقيفهم سلوكيا وأمنيا وتعريفهم بمخاطر تعاطي المخدرات والإدمان عليها وأسبابها ومجالاتها وأضرارها على الفرد وعلى الأسرة والمجتمع وسبل الوقاية منها وتجنبها وتبين آثارها وعواقبها الوخيمة والعقوبات المترتبة عليها، وتعريفهم بالوقاية الأمنية ودور الأجهزة الأمنية والقضائية والمجهودات الجبارة التي يبذلونها لمكافحة هذه الظاهرة، وتوضيح لهم ما للأمن من دور أساسي في الوقاية من ظاهرة المخدرات من خلال تشجيعهم على حضور الأيام الوقائية الهادفة إلى توعية أفراد الأسرة والمجتمع على أهمية

رجال الأمن ودورهم في الوقاية من تعاطي المخدرات رغبة منهم في القضاء على السلوك الإدماني وسط المتعاطين ونشر ثقافة الوقاية في وسط غير المتعاطين أي نشر الوقاية القبلية والبعدية، كما تتجسد الوقاية الأمنية في توعية الأفراد ونوعية الإجراءات الواجب إتباعها عندما يواجهون عصابات المخدرات وكيفية الاتصال والإبلاغ عنهم، وبهذا تُبين الأسرة لأفرادها أنه من يسلك سبيل المخدرات فالعدالة ورجال الأمن سيطاردونه أينما ذهب وهذا ما يسمى بالوقاية السلوكية والأمنية التي تبثها الأسرة السوية في أبنائها[39].

كما يقتضي على الأسرة اختيار البرامج الإعلامية للطفل سواء التلفزيونية أو الاذاعية أو ما تعلق بالأنترنت وهذا حسب عمره الذي قد لا يتناسب مع ما يشاهده أو يسمعه وتوجيهه التوجيه الجيد والمناسب مع البرامج الإعلامية الهادفة والمعبرة والمفيدة له في تكوين شخصيته واتجاه سلوكه المستقبلي، لأن الطفل في مراحله الأولى يميل إلى التقليد الذي يؤدي به إلى عواقب وخيمة قد تدخله عالم المخدرات نظرا لتأثره بممثلي أو مدمني المخدرات الذين يدّعون الشجاعة والحرية المطلقة[40]، ولهذا يقع على عاتق الأسرة مراقبتهم للوسائل المستعملة من قبل أطفالهم لما فيها من جوانب سلبية من استعمال وسائل الإعلام وخاصة الأنترنت في استخدامها في الأعمال غير المشروعة بعيدًا عن رقابة الوالدين وكوسيلة لتبادل الرسائل التي تشجع الشباب على تعاطي المخدرات ومعرفة كيفية الحصول عليها واستعمالها وتركيبها في وقت قصير نظرا لسهولة الدخول إلى مواقع تشجع على استهلاكها على نطاق واسع[41]، وفي هذه الحالة فالأسرة مطالبة بإتباع تدابير وقائية تتمثل في توجيه سلوك أبنائهم نحو البرامج الإعلامية الهادفة لاسيما أن للإعلام دور إيجابي يساهم في الوقاية من تعاطي المخدرات وتساعد على التقليل من الطلب وتخصيص برامج للتوعية والتحسيس من مخاطر المخدرات ينشطها متخصصون متكونين من أطباء ورجال قانون وأطباء ورجال أمن، كما تعرض وسائل الإعلام مسرحيات هادفة للوقاية من آفة المخدرات وتبين مخاطرها وأضراراها على الفرد والأسرة والمجتمع[42].

ويجب على الأسرة أن تكون حريصة كل الحرص على متابعة سلوك أبنائهم ومراقبهم بصورة مستمرة ومباشرة وملاحظة كل التغيرات التي قد تحدث في سلوكاتهم ومعرفة سببها ومصدرها ومعالجتها في وقتها حتى لا تتفاقم، وبالإضافة إلى كل هذا فالطفل داخل الأسرة يمر بمراحل حرجة وقت فراغه الذي يصيبه بالملل والضيق ويجعله يدخل عالم المخدرات، فيقع لزاما على الأسرة أن تساعد أبناءها على ملأ فراغاتهم بعد فترات الدراسة عن طريق ممارسة الرياضة لأنها تقوي الجسم وتجعل الابن يفرغ كل طاقاته الزائدة والسلبية التي قد تجعله ينحرف ويسلك سبيل المخدرات.

المطلب الثاني: دور الأسرة في توفير بيئة ملائمة لوقاية الفرد من المخدرات:

إن التخطيط لوضع برنامج وقائي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي والاقتصادي المحيط بالأسرة، والتي لها دور مهم في الوقاية من دخول أبنائها عالم المخدرات وتورطهم بها عن طريق التوجه إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والحياتية والاقتصادية للأسرة والتي تعود على تصرف أبنائها نظرا لكون كل الدراسات التي أجريت على السلوك الاجرامي أثبتت تأثير كل من المحيط الاجتماعي والاقتصادي على هذا الفرد، وبما أن الدراسات والإحصائيات في علم الاجرام أثبت أن سلبيات الحياة الاجتماعية والاقتصادية من تفكك أسري وفقر وبطالة وحاجة وانحلال في القيم والصعوبة في التأقلم والاندماج في حياة المدن وعلاقتها المباشرة بالسلوك المنحرف والإجرامي للفرد، ولهذا فإنه من متطلبات الوقاية الأسرية أن تعتمد على تدابير وإجراءات تهدف إلى إزالة مختلف الأسباب السلبية الاجتماعية والاقتصادية وتحصين الأسرة والأفراد داخلها بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والحياتية بما يؤدي إلى توفر مقومات وقائية تحقق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للأسرة تكون درعا منيعا على دخول أفرادها عالم المخدرات.

الفرع الأول: توفير الأسرة للظروف الاجتماعية للفرد:

تنطلق التدابير والإجراءات الوقائية التي يجب على الأسرة أن توفرها وتحققها لأفرادها بوجوب تحسين الظروف الحياتية خاصة الاجتماعية منها درءا للمشاكل والانحرافات التي يقع فيها أفرادها خاصة تعاطي المخدرات لاعتبار أن الأسرة هي الوحدة المكونة من الزوج والزوجة والأبناء والمرتبطة برباط الدم والأهداف المشتركة، وتعد البيئة الاجتماعية الأولى التي يتعامل معها الطفل، فيجب على الأسرة أن تكون متماسكة كي لا تؤثر على هذا الطفل الذي قد ينحرف ويدخل طريق المخدرات لتصدع عائلته، لاسيما أن التفكك الأسري من الأسباب الرئيسية لانحراف الأبناء ودخولهم عالم الانحراف والإجرام، وهذا ما يفرض على الأسرة بأن تحافظ على تماسكها وتوفر جوا عائليا ملائما، هذا التماسك مرتبط بضرورة وجود علاقة طيبة بين الآباء تبنى على المودة والرحمة وتتجنب الصراع والشجار والهجر والانفصال والطلاق وكل المشاكل الأسرية أي كل ما تعلق بالتفكك المادي أو المعنوي للأسرة.

والأسرة التي تعاني التفكك والتصدع الداخلي تبين أنها أسر بعيدة عن الانسجام والتلاحم وتمثل بيئة مناسبة لظهور الانحراف والجريمة اللذان قد يجعلان أفراد الأسرة يدخلون إلى عالم المخدرات، وهذا ما بينته العديد من الإحصائيات التي وضحت بأن معظم الجانحين نشأوا في أسر مفككة لاسيما أن هذه الأسر يكتنفها الإهمال وضعف التوجيه وانعدام الرقابة على تصرفات أبنائهم، وكل هذه الأسباب يجب على الأسرة تجنبها عن طريق الحفاض على تماسك وترابط الأسرة، وإذا رجعنا إلى تعاليم ديننا الحنيف نجد أن أساس اختيار المرأة الصالحة هو الدين وكذا بالنسبة للرجل الصالح فإذا اجتمع فيهما الدين اكتملت الأخلاق لهم ولأبنائهم وهذا ما يجنبهم الانحراف فيعامل الزوج زوجته بالحسنى والمعروف[43]، وإذا كان للزوج عدة أزواج فعليه أن يعدل بينهم وهذا ما ينطبق على الأبناء كذلك بمعاملتهم معاملة حسنة رأفة ورفقا بهم لما فيه من ضمان للأسرة لقوله صلى الله عليه وسلم" من يحرم الرفق يحرم الخير"[44]، كما يجب على الأولياء والآباء أن يعدلوا بين أبنائهم كي لا يشعروا بالظلم الذي يؤدي بهم إلى الانحراف وخوض طريق المخدرات.

ومن الالتزامات التي تقع على عاتق الأسرة هو القضاء على المشاكل الأسرية بترابطها وتلاحمها كي لا تؤثر في تكوين شخصية أطفالها، والأسرة الناجحة تعمل على أن يكون أفرادها فريقا واحدا متضامنين فيما بينهم لاعتبار أن التفكك كمشكلة سرعان ما يظهر كسلوك منحرف للأبناء نتيجة اضطراب العلاقات الأسرية، والتي تؤدي إلى قلق أبنائهم وانطوائهم وهروبهم إلى جو الإدمان على المخدرات، ولهذا يقع لزاما على الأسرة وقاية أفرادها من المخدرات بالاستماع إلى أبنائهم وحل مشاكلهم في وقتها كي لا تتأزم وتتضخم عليهم وإذا نجحت الأسرة في إتباع أساليب الوقاية أثبتت وجود معالم القوة والتماسك والترابط [45].

إن ضيق المسكن العائلي من المسببات والدوافع المؤدية بالأبناء إلى الخروج للشارع والبحث عن رفقاء جدد ينسينهم همومهم وهم رفقاء السوء، هذا ما يحتم على الأسرة الاجتهاد على توفير مسكن لائق يضمن عدم خروج الأبناء إلى الشارع ليوفر لهم الأمان ويكون لهم مستودع للأسرار ولا يذهبوا إلى رفقاء السوء ويتجنبوا طريق الانحراف والمخدرات.

والأسرة مطالبة بوقاية أبنائها من المخدرات وأن تساعدهم على اختيار العناصر الخيرة والمعروفة بسلوكهم السليم القويم ومتابعتهم لحظة بلحظة والتعرف على أسرهم وأخلاقهم وخلفياتهم، وعلى أفراد الأسرة أن ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا، ويؤثر الأولياء على أبنائهم بعدم خلق جو من التنافر، وإحقاق التوازن بين الأصدقاء والبيت، وهذا كي لا ينظر الأبناء إلى البيت نظرة سلبية، ومحاورة الأسرة لأبنائهم بالرفق واللين والإقناع حتى يتمكن إبعاد أبنائهم من رفقة السوء لاسيما أنها خطوة هامة تجنب أبناءهم الوقوع في شبح المخدرات[46]، وقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في مجال انحراف

الأحداث وتعاطي المخدرات عن وجود علاقة قوية مؤثرة بينهما وبين معاشرة رفقاء السوء، كما توصلت هذه الدراسات إلى أن رفقاء السوء يشكلون نسبة مرتفعة تحتل معظمها المرتبة الأولى في دفع أفرادها إلى تعاطي المخدرات بنسبة مرتفعة، وللوقاية من مخاطر رفقاء السوء يجب على الأسرة المبادرة بإبلاغ الأجهزة المختصة عن حالات الانحراف التي تحصل عليها بمعرفة أحد أبنائها وكذا الإبلاغ عن حالات تعاطي المخدرات التي تجري بين جماعات الرفاق عند معرفتهم ليتم محاصرة دائرة الإدمان على المخدرات نحو أفراد جدد آخرين [47].

كما أن للأسرة بدائل أخرى تجنب أفرادها رفقاء السوء وهي عن طريق تسجيل أبنائهم في المدارس ونوادي الطلبة والمكتبات، لاسيما لما للمؤسسات التعليمية من أدوار أخرى تساعد فيها الأسرة لعندما يكون أبنها خارج عن نطاقها لاعتبار أن مؤسسات التعليم لا تقتصر وظيفتها على التربية والتعليم وإنما على الوقاية من ظاهرة المخدرات عن طريق غرس الوعي وسط التلاميذ والشباب وتحسيسهم بخطورة الظاهرة، وعلى العموم فإن على الأسرة أن تقوم بتوفير الظروف الاجتماعية وتجنب أبنائها وقوع ضحايا للمخدرات التي تعرف انتشارا واسعا.

الفرع الثاني: توفير الأسرة للظروف الاقتصادية للفرد:

إن الظروف الاقتصادية التي تمر بها الأسرة تؤثر على دخول أفرادها عالم المخدرات سواء كانت ظروفا اقتصادية عامة أو خاصة، فبالنسبة للظروف الاقتصادية العامة نلاحظ أن عالم المدينة لا يرحم نظرا لوجود كثافة سكانية كبيرة تجعل من تحقيق الأمن الاقتصادي شيئا صعبا فأول وأكبر المشاكل التي تواجه الأسرة وأفرادها في المدينة هي مشكلة الإسكان والتي عليها حلها[48]، فالدراسات الميدانية والتي أجراها رواد المدرسة البيئية الإيكولوجية الأمريكية المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للجريمة في الوسط الحضري أثبتت أن الأحياء الفقيرة والمحرومة أي الأحياء الهشة داخل الوسط الحضري تشكل مصدرا مهما من مصادر الانحراف والإجرام وتتصف بمعدلات إجرامية مرتفعة عن غيرها من المناطق الحضرية الأخرى وتمتاز بعدة خصائص من بينها ضعف الضبط الاجتماعي وكثافة سكانية عالية وضعف الخدمات وتنوع أصول السكان وازدحام نمط المساكن التي تشكل عمارات وقربها من بعضها[49]،هذه المشاكل كلها تسهل من دخول أفراد الأسرة إلى عالم المخدرات، وهذه المشاكل الناجمة عن أزمة السكن تثبت التزامات الأسرة في مواجهة هذه المشاكل عن طريق اتخاذ اجراءات توفير مسكن لائق لأفراد الأسرة تتوفر فيه شروط الحياة الكريمة والتي تساهم في ازدهار شخصيته والقضاء على الضيق داخله وتحسين القدرة المعيشية واختيار الجار ذوا الأخلاق العالية كل هذه الإجراءات تجعل من الأسرة في حماية تامة لأفراد أسرتها من مخاطر المخدرات، وتجعل الأسرة تتفادى سلبيات الإسكان الحديث وما يشكله من مشاكل في المستقبل، أما إذا كانت الأسرة ميسورة الحال فالأحسن لها أن توفير منزل فردي لأنه أفضل بكثير من المجمعات السكنية الفاقدة للهوية والشخصية والمولدة لكثير من المشاكل الاجتماعية خاصة تعاطي المخدرات والإدمان عليها[50].

وبمقارنة عالم المدينة مع عالم الريف نجد أن عالم الريف يمتاز بتوزيع فردي للمساكن ومبني بوسائل ومواد غير باهضه، كما يمتاز هذا المجتمع بالتضامن، كل هذه الخصائص تجعل مشاكل السكن وتبعاته خاصة الدخول في عالم المخدرات متناقصة مقارنة مع المدينة، لكن هذا لا يعني انعدام تعاطي المخدرات في مجتمع الريف لاسيما مع التطور التكنولوجي وتوسع شبكة الأنترنت الرهيب الذي قرب حياة الريف من حياة المدينة، لأن مجتمع الريف يعد مجتمعا فلاحيا وزراعيا بامتياز وهذا ما شجع الأفراد الذين يحبون الربح السريع زراعة أنواع مختلفة من المخدرات وترويجها والتشجيع على استهلاكها مما جعل الفرد في مجتمع الريف يقع في شبح المخدرات مثله مثل الفرد في المدينة.

أما ما تعلق بالظروف الاقتصادية الخاصة ودور الأسرة في الوقاية من دخول أفرادها عالم المخدرات، خاصة ما ظاهرة الفقر والبطالة اللذان يشكلان العاملان الاقتصاديان الأكثر انتشارا وتشجيعا على دخول أفراد الأسرة عالم المخدرات والتي عليها مواجهتها [51]، لأن الوضع الاقتصادي السيء للأسرة يؤدي إلى الفقر والجوع الذي يجر الفرد إلى العمل منذ الصغر مقابل أجر زهيد الذي لا يكفي لسد مطالبه ومطالب أسرته فيلجأ إلى تعاطي المخدرات والإدمان عليها من أجل الشعور بالسعادة والهروب ولو مؤقتا من الواقع المعيشي الصعب[52]، هذه المشاكل كلها تفرض على الأسرة ضرورة وقاية أفرادها من شبح المخدرات عن طريق مواجهة مشكلة الفقر بالعمل الحلال بأجر كافي يسد حاجاتها وحاجات أفرادها، وتنوع مداخيلها بطرق مشروعة، لأن بعض الدراسات التي أجريت في دول مختلفة ربطت بين الإجرام والبطالة التي تعد السبب الثاني من الأسباب الاقتصادية الخاصة بإجرام الأفراد، إذ تبين أن نسبة كبيرة من مرتكبي الجرائم عاطلون عن العمل جراء تضخم وغلاء الأسعار والركود الاقتصادي، لذلك توجب على الأسرة أن تصب اهتماماتها على التركيز بضرورة معالجة مشكلة البطالة وإيجاد مهن تضمن للأسرة ظروف حياتية ملائمة، وتقي أفرادها من الانحراف ودخول عالم المخدرات[53]، لأن توفير الأسرة للأمن الاقتصادي من معيشة وغذاء يضمن لها عدم تفشي ظاهرة المخدرات وسطها مع الأخذ بعين الاعتبار أن لا تقوم الأسرة الفقيرة باستغلال أبنائها وأطفالها المراهقين استغلالا اقتصاديا يحرمهم من مواصلة تعليمهم، ويجب أن يجتهد الوالدين لتوفير الأمن الاقتصادي ليعيش أفرادها في جو يخلوا من المشاكل المؤدية إلى دخول عالم المخدرات[54].

كما أن ابتعاد الآباء عن تعاطي المخدرات والإدمان عليها يضمن لهم توفير تلك الأموال لرعاية أبنائهم والاهتمام بهم لأن شراء المواد المخدرة تكلف المتعاطي والمدمن عليها كثير من الأموال خاصة إذا كان الأب أو الأم لهما دخل ثابت ولا يملكان أي مصدر رزق آخر، وهذا الابتعاد يجنبهم مطاردة العدالة لهم ووقاية أسرتهم من الانحراف والمخدرات ويجنبهم كذلك التطفل على الآخرين بطلب المال لسد حاجات المخدرات المضرة لهم[55].

هذا ما يفرض على الأسرة الموازنة بين توفير ظروف حياتية مناسبة وملائمة وبين توفير جو عائلي يسوده الاهتمام بأفراد الأسرة، لأن المال ليس كل شيء وإنما هو وسيلة لتحقيق شيء من الأشياء، لاعتبار أن انطلاق الوالدين في سبيل الكسب لمواجهة متطلبات الأسرة يترتب عليه في كثير من الأحيان فقدان الطفل للرعاية اللازمة، وهذا ما يحدث للطبقات الفقيرة والغنية على حد سواء[56]، فالعائلة الغنية غالبا ما يكون المال كل همها وتنسى أبناءها الذين يجدون الأموال متوفرة وأولياؤهم غائبون عن التوجيه والإرشاد مما يوقعهم في مصيدة رفقاء السوء الذين يستغلونهم ويعرفونهم عن المخدرات وسرعان ما يصبحون مدمنين عليها، ومن هنا يتبين بأن الأسرة يقع على عاتقها دور كبير في وقاية أفرادها من المخدرات عن طريق ضرورة الموازنة بين توفير ظروف اجتماعية لائقة وظروف اقتصادية ملائمة كي لا تطغى واحدة على الأخرى وتحدث خللا يؤدي إلى انحراف الفرد.

خاتمة:

إن الأسرة تعتبر النواة الأولى للفرد، فإن كان بناؤها سليما أخرجت أفرادا أسوياء صالحين وإن كانت العكس أخرجت أفرادا منحرفين، فالأسرة إما أن تلعب دورا سلبيا وتكون دافعا لدخول أفرادها عالم المخدرات وتؤثر عليهم سواء بنقل خصائص الانحراف أو سوء معاملتهم وعدم توفير الرعاية الجيدة لهم حسب المراحل العمرية التي يمر بها الفرد داخل الأسرة، وإما تكون لها دور وقائي قبلي فعال وليس بعدي علاجي، يترتب على الأسرة الاختيار بينهما ، فإذا اختارت الطريق الثاني وهو الأنجع لنجاح أسرتها عليها باتباع مجموعة من التدابير الوقائية القبلية لتقي أفرادها من آفة المخدرات

سواء تعلق ذلك بتكوين ذاتية الفرد من بناء وسلوك أو مدى توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقي أفرادها من المخدرات.

ومن خلال ما سبق تبيانه توصلنا إلى بعض الاقتراحات التي توضح تأثير الأسرة الإيجابي في منع دخول أفرادها عالم المخدرات وهي كالآتي:

تعتبر الأسرة من أهم أدوات الضبط المجتمعي، ما يفرض عليها الاتجاه نحو تطبيق المبادئ والأحكام الإسلامية باعتبارها وسيلة ناجعة لأن الإسلام اعتنى بأسلوب تكوينها والنظم المؤدية إليها وبقائها ونموها وصلاحها خاصة ما شرعه الله تعالى في الزواج الشرعي.

اهتمام الأسرة بأفرادها فردا فردا دون تمييز ومعاملتهم حسب المراحل العمرية التي يمر بها أفرادها لكي لا يقعوا في عالم المخدرات.

إتباع الأسرة للتدابير الأولية الوقائية من بناء سليم لشخصية أفرادها، وتكوين جيد لذواتهم ومنها توجيه سلوكهم نحو الأحسن على أسس سليمة بإتباع مناهج الدّين الإسلامي الذي يدعوا إلى مكارم الأخلاق التي تغرس القيم الفاضلة وتجنبه الانحراف وإتباع طريق المخدرات.

توفير الأسرة للظروف الاجتماعية الملائمة ليعيش الطفل في كنف محيط أسري آمن وإيجابي بما يضمن له الوقاية القبلية من الانحراف والمخدرات.

تحسين الأسرة لوضعها الاقتصادي بوسائل مشروعة وبصفة تتلائم مع الوضع الاجتماعي وشخصية أفرادها مع عدم إهمال الرعاية وعدم تسبيق التحصيل المالي على الجانب المعاملاتي لأفراد أسرتها، لأن التناسب والموازنة تجعلان من الأسرة مرنة في اختيار الأسلوب الوقائي القبلي الأنجع الذي يقي أفرادها الوقوع في عالم المخدرات.

مساهمة الأسرة في كبح الطاقات السلبية لأطفالها عن طريق تشجيعهم على ممارسة الرياضة ومختلف النشاطات الأخرى التثقيفية وملأ أوقات فراغهم بالمطالعة وأعمال الخير وقراءة القرآن.

تشجيع الأسرة لأفرادها على مخالطة ومصاحبة الأصدقاء الصالحين الصادقين الخيرين الذين ينتمون إلى عائلات ذات أخلاق طيبة.

مراقبة الوالدين لأبنائهم وحمايتهم من خطر وسائل الإعلام المختلفة خاصة ما تعلق بالجانب السلبي للأنترنت وما تروجه للمخدرات، وتخصيص أوقات محددة في الأسبوع لتنظيم مشاهدتهم لبرامج تثقيفية وتوعوية وإرشادية وتعليمية تساهم في توجيه سلوكهم للأفضل.

مرافقة الوالدين لأبنائهم في مختلف الأيام المفتوحة والتي تنظمها قوات الأمن ومختلف المؤسسات الرسمية والجمعوية التي تهدف إلى الوقاية من آفة المخدرات لتوعيتهم وبث فيهم روح العمل الأمني الوقائي للتعريف بخطر المخدرات.

التقرب من الأبناء وتشجيعهم على الحديث والتعريف بآرائهم ورغباتهم وطموحاتهم.

تجنب الصرامة وأسلوب العقاب والعنف في تنشئة ومعاملة الأبناء.

تنظيم جلسات جماعية يحضر فيها كل أفراد الأسرة من الوالدين وجميع الأبناء لمناقشة الأمور العائلية وتشجيع أسلوب الحوار والاستماع للآخر.

إتباع الأسرة الأسلوب الوقائي القبلي قبل انتهاج الأسلوب الوقائي البعدي أي العلاجي أو القمعي العقابي، لأن الأسلوب الأول هو الذي أثبت نجاعته في مواجهة إجرام المخدرات، أخذا بعين الاعتبار أن الأسلوب الوقائي القبلي أفضل

من الأسلوب العقابي الذي تتبعه الأسرة مع أبنائها، نظرا لاعتبار أن الفرد الذي يقع في المخدرات هو ضحية وليس مجرما وإتباع أسلوب الوقاية خير من العلاج.

قائمة المراجع:

1 سورة النساء، الآية 01.

2 فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الاجرام والعقاب، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006،ص103.

3 عوض محمد عوض، مبادئ علم الإجرام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1980، ص 124.

4 قماز فريدة، عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات، مذكرة ماجستار، قسم علم النفس، جامعة قسنطينة،2009،ص49.

5 عادل الدمرداش، الادمان مظاهره وعلاجه، عالم المعرفة، الكويت،1982، ص26.

6 عبد الرحمن محمد أبو توتة، علم الإجرام، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر،2001 ،ص156.

7 مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985 ،ص 230.

8 محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1995، ص170.

9 فتوح عبد الله الشاذلي، دراسات في علم الإجرام، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية ، مصر،2001، ص 161.

10 رؤوف عبيد، أصول علمي الاجرام والعقاب، الطبعة الخامسة، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، مصر،1981،ص442.

11 فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص148.

12 جلال ثروت، علم الإجرام وعلم العقاب، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 130.

13 أمين مصطفى محمد، مبادئ علم الإجرام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر،1996 ،ص323.

14 فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص106.

15 أحمد أبو الروس، مشكلة المخدرات والإدمان، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،مصر،2003، ص57.

16 فاطمة العرفي وليلى إبراهيم العدواني، جرائم المخدرات في ضوء الفقه الإسلامي والتشريع، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2010،ص54.

17 عمر محمد بن يونس، المخدرات والمؤثرات العقلية عبر الأنترنت، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،مصر،2004،ص29.

18 عبد الله محمد عبد النبي أحمد قازان، إدمان المخدرات والتفكك الأسري، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005،ص94.

19 فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق ،ص253.

20 الياسين جعفر عبد الأمير، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، عالم المعرفة، بيروت، لبنان،1981،ص228 .

21 فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص 166.

22 هناء نزار توفيق أنشاصي، المخدرات (أسبابها، انتشارها، الوقاية منها)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001،ص 91.

23 محمد صبحي نجم، أصول علم الإجرام وعلم العقاب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص73.

24 هاني عرموش، المخدرات إمبراطورية الشيطان، دار النفائس، بيروت، لبنان،1993،ص306.

25 محمد أحمد المشهداني، أصول علمي الاجرام والعقاب في الفقهين الوضعي والاسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008،ص92.

26 إبراهيم نافع، كارثة الإدمان، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، دت، ص 53.

27 فوزية عبد الستار، مرجع سابق،ص170.

28 Pinate . J : " la criminalité dans les différents Gercles sociaux " R. S. G 1970 p. 677

29 فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الاجرام والعقاب، مرجع سابق ،ص203.

30 علي عبد القادر القهوجي، أصول علمي الاجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2002،ص211 .

31 حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، مصر،2005،ص106.

32 رضا بن مقلة، التنشئة الأسرية السيئة للمراهقين ودورها في دفعهم لتعاطي المخدرات، مجلة المعارف، علم الاجتماع، جامعة البويرة، العدد14، السنة الثامنة، أكتوبر2013، ص64.

33 محمد أحمد المشهداني، مرجع سابق، ص103.

34 أمين مصطفى محمد، مبادئ علمي الإجرام والجزاء الجنائي، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص230 .

35 صالح السعد، الوقاية من المخدرات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1999،ص7.

36 فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الاجرام والعقاب، المرجع السابق، ص 181.

37 أحسن طالب، الوقاية من الجريمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001،ص38 .

38 صالح السعد، مرجع سابق، ص8.

39 دريفل سعدة، أطروحة دكتوراه تحت عنوان "تعاطي المخدرات في الجزائر واستراتيجية الوقاية"، جامعة الجزائر2، قسم علم الاجتماع،2010،ص153،ص147.

40 صالح السعد، مرجع سابق، ص 11.

41 سمير محمد عبد الغني، مكافحة المخدرات في عصر العولمة، دار الكتب القانونية، ودار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، الامارات،2014،ص27.

42 طاهري حسين، جرائم المخدرات وطرق محاربتها، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر،2013،ص20.

43 محمد ناجح، دور مؤسسات التربية في الوقاية من الجريمة من منظور اسلامي، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، مصر،1999، ص167.

44 الامام مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، المجلد 6،الجزء 16،ص145.

45 بدوي طه بدوي، احذروا المخدرات، المكتبة الثقافية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2004،ص37.

46 تيسير عبد الله، المخدرات في القدس العربية، دور البحث العلمي في الوقاية من المخدرات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،2001،ص262.

47 صالح السعد، مرجع سابق، ص13.

48 جلال ثروت، الظاهرة الاجرامية" دراسة في علم الاجرام"، الجزء الأول، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1996،ص191.

49 أحسن طالب، مرجع سابق، ص120 .

50 مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي، الجزء الثاني، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان،1987،ص291.

51 دريفل سعدة، مرجع سابق،ص115.

52 حسن فتح الباب وسمير عياد، المخدرات سلاح الاستعمار والرجعية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د ب، دس، ص26.

53 مصطفى العوجي، مرجع سابق،ص287.

54 علي محمد جعفر، داء الجريمة" سياسة الوقاية والعلاج" المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان،2003،ص211.

55 ايمان محمد علي الجابري، خطورة المخدرات ومواجهتها تشريعيا في مصر والامارات، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر،1999،ص76.

56 علي محمد جعفر، الإجرام وسياسة مكافحته، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1993،ص87.